الموقف العربي من القضايا الصينية

د. محمد عبد الوهاب الساكت *

من المعروف أن الموقف العربي الحالي تجاه القضايا الصينية المختلفة يرتكز على خلفية تاريخية إيجابية من العلاقات والروابط الحضارية القديمة المتواصلة ما بين الشعبين العربي والصيني. وقد أكد هذه الكلمات الطيبة التي سجلها الرحالة العرب منذ مئات السنين عن الشعب الصيني حيث أشاروا إلى أنه يتصف بالعدل والانضباط وإتقان الصناعات والحكمة. وفي النصف الثاني من القرن العشرين كان للتشابه الكبير ما بين القضايا العربية والقضايا الصينية أثره البالغ في تضامنهما من أجل إنهاء السيطرة الأجنبية وتوحيد الأوطان والمحافظة على السيادة وتكريس الجهود لإقرار السلام العادل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة في ظل ظروف دولية بالغة الصعوبة والتعقيد تعتمد في كثير من الأحيان على المعايير المزدوجة والتدخل في الشئون الداخلية وانتهاك السيادة واستخدام القوة واقتراح نظريات مغرضة لمعالجة المشكلات الدولية المختلفة.

والواقع أن الموقف العربي الحالي من القضايا الصينية المختلفة يعتمد على عدد من الاعتبارات أهمها:

١- التأييد المستمر والواضح والمؤثر للقضايا العربية من قبل جمهورية الصين الشعبية استناداً إلى حصيلة التجربة ودروس الماضي وفهم الحاضر وأبعاده والتطلع إلى المستقبل والتأثير الكبير الذي يحدثه هذا التأييد في المجال الدولي باعتبارها إحدى القوى الرئيسية الكبرى في العالم والعضو الدائم في مجلس الأمن. وهو ما تمثل أيضاً فيما أعلنته الحكومة الصينية في عدة مناسبات من أنها تتخذ توطيد وتطوير علاقاتها مع الدول العربية جزءاً مهماً من سياستها الخارجية وتولي اهتماماً بالغاً للتعاون مع جامعتها وأنها ستعمل دائماً على إقامة علاقات

---

* د. محمد عبد الوهاب الساكت - سفير جامعة الدول العربية لدى جمهورية الصين الشعبية ١٩٩٦ - ٢٠٠٣.

وطيدة متميزة بالاستقرار الطويل والتعاون الشامل مع الجامعة العربية وكافة الدول العربية.

٢- قرارات الملوك والرؤساء العرب في اجتماعاتهم منذ ١٩٤٦ حتى الآن حيث أكدوا على ما يلي:

* أن العرب في موقفهم الدفاعي العادل سينظمون علاقاتهم السياسية والاقتصادية مع الدول على أساس مواقفها من كفاح العرب المشروع ضد المطامع الصهيونية في العالم العربي ويأملون أن الدول الأفريقية والآسيوية التي آمنت بمبادئ باندونغ وضحت كثيراً في محاربة الاستعمار ستقدم صادقة التأييد والعون للعرب في نضالهم العادل.

* أن قضـــايا الشـــعوب العادلة وحقها في الحرية وتقرير المصير والتخلص من الاستعمار والتفرقة العنصرية كل لا يقبل التجزئة.

* أن التعاون الأفريقي الآسيوي قاعدة ثابتة للسياسية العربية وعلى أن تنهج حكوماتهم نهجاً موحداً في هذا المجال.

* التأكيد على ضرورة إقامة علاقات اقتصادية عادلة بين الدول لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي حيث أن من واجبات التضامن المساعدة في تحقيق المشاريع الإنمائية إيماناً بترابط المصالح وضرورة الإسهام العربي الفعال من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يهدف إلى إقامة علاقات اقتصادية متكافئة وعادلة ومعمقة بين أطرافه وإلغاء التبعية ووقف الاستنزاف لموارد العالم الثالث.

* متابعة الاتصالات العربية مع الصين الشعبية لضمان استمرار تأييدها للقضايا العربية وتقديم جميع المساعدات الممكنة لها. (قرار مؤتمر القمة العربي في ديسمبر ١٩٧٣).

٣- قرار مجلس جامعة الدول العربية في سبتمبر ١٩٩٨ الذي دعا فيه الدول الأعضاء إلى تطوير علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية على المستوى الحكومي وعلى المستوى الشعبي وعلى مستوى المنظمات العربية المتخصصة

في جميع المجالات بما يحقق المصالح المشتركة للطرفين وكذلك دعم الوجود العربي على مختلف المستويات في الصين في القرن الحادي والعشرين.

٤- الاتفاقيات والبيانات المشتركة الثنائية بين مختلف البلاد العربية وجمهورية الصين الشعبية والتي تؤكد جميعها على ضرورة التعاون الاستراتيجي بين الطرفين والتقارب في وجهات النظر في مختلف القضايا الدولية علاوة على الزيادة المضطردة في حجم العلاقات غير الرسمية بين الطرفين حيث أقام الحزب الشيوعي الصيني علاقات مع أكثر من ثلاثين حزباً شرعياً عربياً.

٥- مذكرة التفاهم بين الأمانة العامة للجامعة العربية ووزارة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية في يناير عام ١٩٩٩ بإنشاء آلية للمشاورات العربية الصينية تشتمل على ما يلي:

أ - بحث سبل ووسائل جديدة لتطوير ودعم علاقات التعاون بين الصين والدول الأعضاء في جامعة الدول العربية في كافة المجالات.

ب - تبادل وجهات النظر والمواقف من القضايا الإقليمية والدولية والموضوعات ذات الاهتمام المشتركة.

ج - بحث سبل التشاور وتنسيق المواقف في إطار المؤتمرات والمحافل الدولية.

د - توسيع وتعزيز نطاق التقاء المصالح المشتركة للجانبين.

وعلى ضوء هذا كله، كانت المواقف العربية تجاه بعض القضايا الصينية وعلى النحو التالي:

أولاً : في مجال السيادة والوحدة الوطنية:

١- <u>قضية الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية</u> حيث بدأت الدول العربية بعد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية وقامت مصر في ٣٠ مايو ١٩٥٦ بالاعتراف بحكومة جمهورية الصين الشعبية وسحبت اعترافها بحكومة الصين الوطنية التي كان سفيرها عميداً للسلك الدبلوماسي الأجنبي بالقاهرة. وتوالى بعد ذلك اعتراف بقية الدول العربية ببكين حتى أصبحت جميعها الآن تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع جمهورية الصين الشعبية وأكدت جميع البيانات المشتركة الصادرة بهذا

الشأن أن حكومة الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للصين وأن تكون العلاقات بين الطرفين على أساس مبادئ التعايش السلمي وعلى تأييد الصين للحقوق العربية وسيادة الدول العربية على أراضيها ومقاومتها للعدوان الاستعماري والصهيوني. والتزام الصين الشعبية بما سبق أن أعلنه رئيس وزراء الصين الراحل شو ان لاى أثناء زيارته للقاهرة في عام ١٩٦٤ من مبادئ خمسة تحكم علاقات الصين بالدول العربية وهي:

١) تأييد الصين لنضال الدول العربية في مكافحة الإمبريالية ومحاربة الاستعمارين القديم والجديد .. ومن أجل الاستقلال الوطني.

٢) تأييد الصين لسياسة الحياد وعدم الانحياز التي تتبعها الدول العربية.

٣) تأييد الطريق الذي تختاره الشعوب العربية لتحقيق الوحدة.

٤) تأييد الحلول التي تتفق عليها الدول العربية لحل الخلافات بينها بالطرق السلمية وعدم التدخل في النزاعات العربية.

٥) احترام كافة الدول لاستقلال وسيادة الدول العربية وعدم التدخل في شئونها.

٢- <u>تمثيل حكومة جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة</u>:

اهتمت مجموعة الدول العربية بموضوع تمثيل حكومة جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة خلال الفترة التي أثير فيها من ١٩٤٩ حتى ١٩٧١ نظراً لأنه كان يمثل نوعاً من المحيط العدائي الذي يهدد الاستقرار والوحدة والوجود الصيني فضلاً عن أنه لا يمكن تحقيق الأمن والسلام في آسيا خاصة وفي العالم عامة بدون اشتراك الصين الشعبية في الشئون الدولية وفي الأمم المتحدة وموافقتها على ما يصدر عنها من قرارات فضلاً عن أن قضية تمثيل حكومة الصين الشعبية في الأمم المتحدة كانت مثالاً فريداً لممارسة سياسة القوة في العلاقات الدولية بصفة عامة. وقد بدأ الموقف العربي يتبلور في هذا الصدد على ضوء قرار مؤتمر بلجراد لدول عدم الانحياز عام ١٩٦١ والذي دعا الدول المعترفة بحكومة الصين الشعبية إلى تأييد تمثيلها في الأمم المتحدة وحيث قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في اجتماعها في ٩/١٧/ ١٩٦١ أن يترك لكل دولة عربية حرية اتخاذ الموقف الذي تراه أثناء عرض هذا

الموضوع في الجمعية العامة في الأمم المتحدة. وهكذا فقد لوحظ أنه منذ عام ١٩٦٥ لم يقتصر دور معظم الدول العربية على تأييد تمثيل الصين الشعبية في الأمم المتحدة بل اشترك بعضها في تقديم مشروعات القرارات الخاصة بذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ففي ذلك العام اشتركت كل من الجزائر والصومال وسوريا في تقديم مشروع القرار الخاص بتأييد تمثيل الحكومة الشعبية الجديدة في هذه الدورة، وفي عام ١٩٦٩ شاركت ست دول عربية في تقديم مشروع القرار وذلك بعد بحث المجموعة العربية في نيويورك لهذا الأمر في ١٩٦٩/١١/١٤، وحيث أبدى ممثل الجزائر في الاجتماع ما يلي:

– أن مشاركة الجزائر في تبني مشروع القرار هو نتيجة لمبدأ آمنت وتؤمن به الجزائر، وهو أن الأمم المتحدة لا يمكن لها أن تحل مشاكل العالم بغير الصين الشعبية ومشاركتها.

– أن الصين الشعبية اعترفت بالجزائر، وأيدت ثورتها في الوقت الذي كان يتحرج فيه البعض من ملاقاة ممثلي الجزائر.

وفي اجتماع الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة شاركت ثمان دول عربية في مشروع القرار الذي قدم لاستعادة الحقوق الشرعية للصين الشعبية في الأمم المتحدة هي: الجزائر – العراق – اليمن الديمقراطية – الصومال – السودان – سوريا – اليمن الشمالية – موريتانيا وذلك من بين ٢٣ دولة قدمت هذا الاقتراح.

كما قامت معظم الدول العربية الأخرى بتأييد هذا المشروع عند التصويت عليه في الجمعية العامة.

وقد أوضح مندوب المغرب الدائم في الأمم المتحدة في كلمته التي ألقاها أمام الجمعية العامة في ١٩٧١/١١/١٥ للترحيب نيابة عن الدول العربية بممثلي الصين الشعبية "أن أكثرية الدول العربية بما فيما المغرب لم تقم منذ سنوات عديدة علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية فحسب، بل أقامت علاقات الثقة المتبادلة في مجالي التعاون والتجارة التي تمثل دائماً أحسن أساس للصداقة".

كما أكد ممثل الجزائر في هذه الجلسة أنه في الوقت الذي كانت فيه بكين مبعدة عن الأمم المتحدة بدون وجه حق كان النظام الحاكم في تايبه يواصل بطريقة غير مشروعة التحدث في مؤسسات الأمم المتحدة كأنه مفوض من شعب الصين كله وأن أحداً لم يقل طوال تلك الفترة بأن هناك دولتين صينيتين، كما أن الاعتراف بأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي المفوضة قانوناً أمر لا ينطوي بالتالي على طرد دولة عضو بل طرد ممثلي نظام حكم لأقلية منشقة.

وعلى ضوء هذا اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار الدول الثلاث والعشرين باقتراع جرى بنداء الأسماء، وذلك بأغلبية ٧٦ صوتاً مقابل ٣٥ صوتاً وامتناع ١٧ عضواً عن الاقتراع، فصدر بوصفه القرار ٢٧٥٨ (الدورة ٢٦) والذي تضمن ما يلي:

أ - الإشارة إلى مبادئ الميثاق، وإلى أن إعادة الحقوق الشرعية لجمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة أمر ضروري لحماية الميثاق ولقضايا الأمم المتحدة.

ب - الاعتراف بأن ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين في الأمم المتحدة وأن جمهورية الصين الشعبية هي إحدى أعضاء المجلس الدائمين في مجلس الأمن.

ج - إعادة جميع حقوق جمهورية الصين الشعبية، والاعتراف بممثلي حكومتها باعتبارهم الممثلين الشرعيين الوحيدين للصين في الأمم المتحدة، وطرد ممثلي كاي شيك من المكان الذي ظل مشغولاً بطريقة غير شرعية في الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها.

٣- <u>قضية تايوان</u>:

نظراً للتشابه الواضح في التدخل الأجنبي لدعم الانفصالية في تايوان والدعم الأجنبي لإسرائيل الذي يساعدها على انتهاك القرارات الدولية والاستيلاء على الأراضي العربية فإن الدول العربية وجامعة الدول العربية تتفهم جيداً الموقف الصيني من هذه القضية وتؤيد السياسة الصينية الحكيمة من أجل عودة تايوان إلى الوطن الأم على أساس "دولة واحدة ونظامين" وعلى ضوء التجربة الناجحة التي تمت من خلالها

عودة هونغ كونغ إلى الوطن الأم وكذلك بالنسبة لعودة ماكاوا وتعتبر هذا مثالاً لتوحيد الأجزاء المغتصبة في مناطق مختلفة في العالم. وفي هذا الإطار فقد اعترضت الدول العربية على الطلبات التي قدمتها نيكا راجوا وعدد ضئيل من الدول لانضمام تايوان إلى عضوية الأمم المتحدة وأية منظمة دولية أخرى تتطلب شرط الدولة للعضوية فيها كما عارضت أية اقتراحات بوجود صين واحدة وتايوان واحدة أو صينين ومن هذا المنطلق أيضاً فقد أدان الأمين العام (السابق) للجامعة العربية الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد ما أعلنه رئيس تايوان لي دنغ هوي في الرغبة أن يكون التعامل بين طرفي مضيق تايوان على أساس دولة لدولة مؤكداً على أن هذا سوف يسمح بالتدخلات الأجنبية الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة أجواء التصعيد والتوتر في هذه المنطقة. ومن هذا المنطلق، فإن الموقف العربي يؤيد تماماً الموقف الصيني في هذه القضية كما يؤيد حل هذه القضية طبقاً لمبادئ الثمانية التي أعلنها عام ١٩٩٥ الرئيس جيانغ تسه مين للتوحيد السلمي لتايوان وهي:

١- التمسك بمبدأ صين واحدة، وهو أساس التوحيد السلمي وأية محاولة في اتجاه خلق تايوان مستقلة أو تقسيم البلاد وحكمها تحت أنظمة مستقلة أو خلق صينين يجب معارضتها بقوة.

٢- عدم الاعتراض على تنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية غير الحكومية لتايوان مع الدول الأجنبية مع معارضة أي أنشطة تهدف إلى توسيع النشاط الدولي لتايوان بغرض خلق صينين أو صين واحدة وتايوان.

٣- يجب أن يكون هدف المباحثات والاتفاقيات التي يتم التوصل إليها بين الطرفين هو إنهاء حالة العداء بين جانبي مضيق تايوان طبقاً لمبدأ صين واحدة.

٤- بذل الجهود لتحقيق التوحيد السلمي للصين لأنه لا يجب للصينيين أن يحارب بعضهم البعض. مع عدم استبعاد استخدام القوة التي لن توجه تجاه أهالي تايوان وإنما ضد القوة الأجنبية التي تحاول التدخل لعرقلة توحيد الصين من خلال الدعوة إلى استقلال تايوان.

٥- تنمية التبادلات الاقتصادية ومجالات التعاون بين الجانبين بعيداً عن الخلافات السياسية.

٦- بذل الجهود المشتركة للمحافظة على قيم الثقافة الصينية التي تعتبر بمثابة عامل روحاني يجمع كل الصينيين.

٧- احترام أسلوب الحياة لأهالي تايوان ورعاية حقوقهم القانونية ومصالحهم.

٨- الترحيب بزيارة قادة تايوان للوطن الأم والاستعداد لزيارة تايوان بناءً على دعوة السلطات فيها. وحيث يمكن أن تتناول المحادثات شئون الدولة وتبادل الآراء.

وهكذا فإن الموقف العربي بالنسبة لقضية تايوان يتماثل مع الموقف الصيني فيها وحيث يشارك المفكرون العرب في تقديم الأدلة التي تساند الموقف الصيني وأهمها:

١- أن تايوان هي إحدى المقاطعات الصينية منذ مئات السنين وأن عودتها إلى الصين قد تمت بعد قيام الحكومة الصينية عام ١٩٤١ بإلغاء المعاهدات المعقودة بينها وبين اليابان بعد دخولها الحرب ضدها ومن بين هذه المعاهدات معاهدة شيمونيسكي لعام ١٨٩٥ التي تنازلت بمقتضاها الصين لليابان عن هذه الجزيرة.

٢- أن تصريحي القاهرة لعام ١٩٤٢ وبوتسدام لعام ١٩٤٥ ليسا تصريحين بالنوايا ولكنهما اتفاقيتين دوليتين ملزمتين لأطرافهما التي تعهدت باحترام ما جاء بهما ومراعاة تنفيذه.

٣- أن تايوان قد أصبحت قانوناً وفعلاً جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الصينية بعد قبول الحكومة الصينية لاستسلام القوات المسلحة اليابانية في تايوان وممارسة سيادتها عليها، وهو الأمر الذي لم ينازعها أحد فيه خلال الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٠.

٤- أن قضية توحيد تايوان مع الوطن الأم هي مسألة داخلية سوف يتم لها بالأسلوب المناسب عسكرياً أو سلمياً وبالتالي فإن الحكومة الصينية تعارض مناقشتها في إطار الأمم المتحدة أو أي مؤتمر دولي.

٥- أن الصين كانت دائماً دولة موحدة متعددة القوميات كما كانت تمارس علاقاتها الدولية كدولة موحدة. وتشترك في المؤتمرات الدولية وتوقع على المعاهدات الدولية باعتبارها دولة واحدة كما يعترف جميع الصينيين بأن تايوان جزء من الصين وليست دولة منفصلة.

٦- أن إعلان اتلي وترومان في ١٩٥٠/١٢/٨ بضرورة حل هذه القضية بالطرق السلمية بطريقة تضمن مصالح مواطني تايوان وتحافظ على السلم والأمن في منطقة الباسفيك وأن السبيل إلى تحقيق ذلك هو معالجة هذه القضية في نطاق الأمم المتحدة، أمر يمثل تدخلاً في الشئون الداخلية للصين كما يماثل ما اتبعته اليابان في منشوريا عام ١٩٣١ بإنشائها دولة منشوكو.

٤- <u>قضية حقوق الإنسان:</u>

تشارك الدولة العربية بصورة عامة جمهورية الصين الشعبية في موقفها في قضية المعالجة الدولية لحقوق الإنسان حيث واجه كلا الطرفين ادعاءات مختلفة من قبل بعض الدول الأجنبية بانتهاكات لحقوق الإنسان أو لوجود نقص في تمتع المواطنين بهذه الحقوق وحيث يرى الجانبان العربي والصيني أنه بالرغم من أن معايير حقوق الإنسان لها أهمية عالمية فإن منظور وأسلوب كل دولة تتباين تبعاً للاختلافات في التاريخ والثقافة والأنظمة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

وأن اختيار الدولة لطرق تحقيق الأهداف يمثل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان في حد ذاته. غير أن عادة التعليق على الأوضاع في دول أخرى على أساس منحاز أو التهديد بفرض عقوبات مختلفة تحت ستار حقوق الإنسان يشكل انتهاكاً لمفهومه الأساسي. ولن تدعم مثل تلك الممارسات تطور قضية حقوق الإنسان العالمية ولن تؤدي إلى تحسن العلاقات بين الدولة المتقدمة والدول النامية. وفي الحقيقة فإن حكومة وشعب كل دولة هما المؤهلان للتعليق على ظروف حقوق الإنسان في بلدهما. وتقع مسئولية حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات السياسية على كاهل حكومة كل دولة على حدة في بلادها.

والواقع أن مفهوم حقوق الإنسان الذي اتفقت عليه دول آسيا بما فيها الصين وتؤيده الدول العربية بصفة عامة يشمل:

أ – الاعتراف بأن حقوق الإنسان طموح مشترك لكل الشعوب ينبغي الدفاع عنه وحمايته.

ب – أنه في تطبيق حقوق الإنسان يجب الأخذ في الاعتبار التعددية الثقافية والاختلاف في التاريخ ومستوى التنمية الاقتصادية بين الدول.

ج – أن حق استقلال الوطن وتقرير المصير شرطان أساسيان لتحقيق حقوق الإنسان وأن احترام حق الشعوب في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي وأسلوب التنمية ضمان لتحقيق حقوق الفرد وحقوق الإنسان الأساسية. والدول الآسيوية تعارض المساس بسيادة الدولة والإضرار بوحدة الأراضي والاستقلال السياسي بحجة حقوق الإنسان.

د – أن تفسير وممارسة حقوق الإنسان شأن داخلي للدولة وواجب عليها مع عدم السماح لدولة أجنبية بالتدخل في شئون دولة أخرى باستغلال حقوق الإنسان.

هـ – أن الحق في الوجود والتنمية هما الأكثر أهمية للدول النامية فحقوق الإنسان الأساسية لا تتحقق إلا بالتنمية والتخلص من الفقر ولا تتحقق التنمية إلا بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يتيح الظروف الملائمة للتنمية.

وتطبيقاً لهذا المفهوم فقد أعطت الحكومة الصينية الأولوية لتوفير الغذاء لأن الدولة تعتمد على الشعب والشعب يعتمد على الغذاء والملبس الكافي لسكانها البالغ عددهم أكثر من ١ر٢ مليار نسمة وأي أسلوب آخر في تحديد الأولويات يمثل مبالغة ضخمة في حقوق الإنسان. ولهذا فقد تمتعت الصين بالاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي السريع إلى جانب أنها شهدت تحسناً كبيراً في مجال حقوق الإنسان على مدى العشرين عاماً الماضية فقط وبفضل ذلك فقد وقعت على ١٧ وثيقة دولية لحقوق الإنسان منها المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية. ويشير الوضع الدولي الحالي إلى أن السلام والتنمية يفوقان الحرب الباردة ويمثلان اتجاه العصر. وقد حان الوقت لأن يغير بعض السياسيين والمنظمات التابعة للأمم المتحدة وعدد قليل من الدول أفكارهم وأن يقوموا باتخاذ إجراءات عملية من أجل دعم حقوق الإنسان في العالم. ومن المعروف أن الصين تختلف تماماً عن الدول الغربية التي تهتم بحقوق القيم الفردية في الوقت الذي تهتم فيه الدول الآسيوية بحقوق الإنسان الجماعية والمسئولية تجاه الأسرة كما أن حقوق الحياة والتنمية أكثر أهمية وأن تعزيز وحماية حقوق

الإنسان هو عمل تدريجي طويل الأجل. ومن الواضح تماماً أن اختيار الحوار بدلاً من المواجهة سوف يؤدي إلى مزيد من التقدم في قضية حقوق الإنسان في أنحاء العالم.

ومما يزيد في وضوح الموقف العربي بالنسبة لقضية حقوق الإنسان في الصين الخطوط الاسترشادية التي وضعها مجلس جامعة الدول العربية في مجال وضع معايير لعالمية حقوق الإنسان تأخذ في الاعتبار الاختلافات الدينية والثقافية والاجتماعية لكافة الشعوب في العالم وترتكز على ما يأتي:

١- التمسك بالخصوصيات الدينية والاجتماعية والثقافية التي تشكل موروثات وروافد تسهم في إثراء المفاهيم العالمية المشتركة لحقوق الإنسان.

٢- الأخذ بحقوق الإنسان بمفهومها الشامل والعادل ومن كل جوانبها المدنية والسياسية وكذلك الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتحقيق التعاون والتضامن العالميين.

٣- التمسك بالسمات الخصوصية والقيم الأصيلة في كل مجتمع لا يعني الاغتراب الحضاري أو الانغلاق على الذات.

٤- عدم استخدام عالمية حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في الشئون الداخلية للدول والانتقاص من سيادتها الوطنية.

٥- ضرورة التزام المجتمع الدولي بتناول مسألة حقوق الإنسان على نحو يقوم على الموضوعية ويشمل كافة الدول دون انتقائية ولا تمييز.

٦- تعميق الصلة وتحقيق التوازن بين حقوق الإنسان الفردية سواء منها المدنية أو السياسية وكذلك الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبين حقوق الجماعة التي ينتمي إليها وحقه في بيئة نظيفة وصحية.

٧- الاتفاق على مفاهيم عربية موحدة لحقوق الإنسان مستوحاة من المبادئ السامية والقيم الإنسانية الرفيعة للشريعة الإسلامية على مستوى المصطلحات والصياغة والمضمون، وتوحيد التشريعات العربية في مجال حقوق الإنسان بما يضمن إسهامها في المجال التطبيقي.

٨- التأكيد على حرية الرأي، بما لا يتعارض مع تعاليم الشرائع السماوية، بحيث لا تتخذ تلك الحرية شكل الدعوى إلى الكراهية العنصرية والدينية، وكذلك نبذ التطرف والإرهاب وحماية الإنسان منهما، والقضاء على ما يضر به من آفات كالمخدرات والمؤثرات العقلية والنفسية.

٩- التأكيد على حق الشعوب في النضال لمقاومة الاحتلال بكافة أشكاله وصوره وبكافة السبل والوسائل المشروعة وصولاً إلى حق تقرير المصير على أراضيها، وعدم اعتبار هذا النضال جريمة ارهابية.

١٠- عدم إساءة استخدام حق تقرير المصير بما يمس سيادة الدول العربية ووحدتها وسلامة أراضيها واستقلالها.

١١- التأكيد على عدم الإخلال بالالتزامات الناجمة عن ميثاق الأمم المتحدة، وعن مبادئ القانون الدولي، مع عدم التعسف في استخدام تدابير تؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

١٢- الأسرة هي الأساس في بناء المجتمع، والمرأة مساوية للرجل في الكرامة الإنسانية ولها من الحقوق مثل ما عليها من الواجبات، وضرورة حماية الطفولة.

١٣- التأكيد على حق الشعوب في استخدام ثرواتها الوطنية للتنمية بمفهومها الشامل.

١٤- احتفاظ الدول بحقها في إبداء تحفظاتها على العهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي تنضم إليها باعتبار ذلك حقاً سيادياً لها.

وعلى ضوء هذا كله، كان موقف الدول العربية الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حيث عارضت إدراج أي بند يتعلق بحقوق الإنسان في الصين في جدول أعمال اللجنة لاسيما وأن حكومة الصين قد سجلت المزيد من الإنجازات المؤثرة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بتحويلها التزاماتها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى ممارسة تطبيقية.

ثانياً : قضايا الإصلاح والتنمية والتعاون الاقتصادي:

احتلت هذه القضايا أهمية كبرى في الصين منذ بدأ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٨ وباعتبار أن الإصلاح والتنمية أكبر ضمانات الاستقرار ووحدة الوطنية ومواجهة الأخطار الخارجية وفي هذا الإطار تبادلت الدول العربية والصينية خبراتها وتجاربها في هذا المجال وحيث تعد الصين الآن ثاني أكبر دولة مستقبلة للاستثمارات الأجنبية بعد الولايات المتحدة الأمريكية كما أنها تحتل المركز العاشر بين الدول التجارية في العالم. ومن المتوقع طبقاً لرأي البنك الدولي أن تصبح واحدة من أكبر ثلاث دول تجارية في العالم عام ٢٠٢٠.

ومع تزايد أهمية العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية وارتباطها بأمن الدول ووحدتها وتأكيد الصين أن السلام والتنمية هما أحد أهداف السياسة الخارجية الصينية وهما تيار العصر ومع سياسة الانفتاح التي اتبعتها كل من الدول العربية والصين فقد شهدت سنوات التسعينات تزايداً مستمراً في حجم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين ومختلف البلاد العربية وقد تجلى هذا في زيادة عدد الدول العربية التي تجاوز حجم تجارتها مع الصين مائة مليون دولار من ست دول عام ١٩٨٨ إلى تسع دول عام ١٩٩٤ وإلى ١٣ دولة عام ١٩٩٥ وإلى ١٥ دولة عام ١٩٩٨، كما زاد حجم التبادل التجاري بين البلاد العربية والصين أكثر من ٢٠ ضعفاً منذ بداية سياسة الانفتاح الاقتصادي. ويوضح الجدول التالي حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية في عام ١٩٩٨ والقيمة بالمليون دولار أمريكي:

م	اسم الدولة	الصادرات والواردات	الصادرات	الواردات
١	السعودية	١٦٩٩,٧٢	٨٩٦,١٤	٨٠٣,٥٨
٢	الإمارات	١٤٥٢,٤٤	١٢٩٠,٨٠	١٦١,٦٤
٣	عمان	٧٤٥,٨٨	٣٩,٤٢	٧٠٦,٤٦
٤	الكويت	٢٣٠,١٥	١١٠,٣٠	١١٩,٨٥
٥	قطر	٦١,٣٤	١٦,٢١	٤٥,١٣
٦	البحرين	٥٧,٠٤	٢٩,٧١	٢٧,٣٣

	الدول الخليجية	٤٢٤٦,٥٧	٢٣٨٢,٥٨	١٨٦٣,٩٩
٧	اليمن	٦٣٠,٣٦	١٠٦,٧١	٥٢٣,٦٥
٨	سوريا	١٧٥,٨٨	١٧٤,٤٠	١,٤٨
٩	لبنان	١٤٨,٥٣	١٤٨,٢٨	٠,٢٥
١٠	الأردن	١٥٩,٨١	١٣٥,٦٨	٢٤,١٣
١١	فلسطين	٨,٦٦	٨,٦٥	١
١٢	العراق	١٦٤,٥٣	١٠٤,٦٧	٥٩,٨٦
١٣	مصر	٦٠٦,٥٣	٥٧٤,٨٤	٣١,٦٩
١٤	المغرب	٢٥١,٦٠	١٦٥,٥٤	٨٦,٠٦
١٥	السودان	٣٥١,٠٥	٣٤٩,٥٨	١,٤٧
١٦	ليبيا	٩٣,١٤	٧١,٦٠	٢١,٥٤
١٧	الجزائر	١١٦,٨٠	١١٦,٦٨	٠,١٢
١٨	تونس	١٢٩,٧٢	٨٣,٩٣	٤٥,٧٩
	الدول في شمال أفريقيا	١٥٤٨,٨٤	١٣٦٢,١٧	١٨٦,٦٧
١٩	الصومال	٠,٢٢٣	٠,١٧٨	٠,٠٤٦
٢٠	موريتانيا	١٠,٧٦	٩,٥٥	١,٢١
٢١	جيبوتي	٣٠,٩٢٣	٣٠,٩١٨	٠,٠٠٥
٢٢	جزر القمر	٠,١٢	٠,١٢	--
	الإجمالي	٧١٢٥,٢٠٦	٤٤٦٣,٩٠٧	٢٦٦١,٣٠١

وتشجيعاً للمبادلات التجارية العربية الصينية فقد أولى بنك الاستيراد والتصدير الصيني اهتماماً كبيراً بدعم المؤسسات الصينية وأعمالها مع المؤسسات العربية. وخلال الخمسة سنوات الماضية، تم إجازة قروض لاعتمادات التصدير للبائع قدرها ٣ مليارات دولار لدعم التبادل التجاري بين الصين و ١١ دولة عربية. وتم تقديم قروض قيمتها أكثر من ٢ مليار دولار ودعم قيمة العقود التجارية الخارجية بأكثر من ٣ مليارات دولار. وفي مجال اعتمادات التصدير للمشتري تم التوقيع على اتفاق إطاري

لاعتماد التصدير للمشتري بين بنك الاستيراد والتصدير الصيني وبين بنك التجارة الخارجية المغربي، كما يبحث البنك الصيني مع الهيئات المعنية المصرية والسودانية عدة مشاريع اعتمادات التصدير للمشتري. وفي مجال تأمين التصدير قام البنك بتأمين التصدير لمشروع خطوط إنتاج السيارات السودانية حيث بلغت قيمة التأمين حوالي ٣٠ مليون دولار أمريكي.

وفي مجال الضمان للخارج، تم وضع خطاب الضمان لمشروع مصنع الغزول القطنية السوري، وبلغت قيمة الضمان أكثر من ٤٥ مليون دولار.

١- التعاون العربي الصيني في مجال البترول:

أ - <u>في مجال استيراد البترول العربي</u>

نتيجة لتحول الصين من دولة مصدرة للبترول في الثمانينات إلى دولة مستوردة للبترول منذ أوائل التسعينات بحيث وصلت نسبة استيراد الصين من بترول الشرق الأوسط حوالي ٥١% من قيمة استيرادها من النفط الخام تغطي قيمته حوالي ٤٧% من صادرات الصين إلى البلاد العربية فقد ساعد هذا على تغير هام في حجم وتوازن العلاقات الاقتصادية العربية الصينية. وقد بدأت الصين بتشجيع استيراد البترول مباشرة من الدول العربية بعد سنة ١٩٩٣ بدلاً من شرائه من خلال شركات البترول الدولية وتأكيداً لتوفير أمن الطاقة لديها.

وقد قدر مركز بحوث الشرق والغرب بالولايات المتحدة أن ٩٥% من الواردات البترولية لدول شرق آسيا ومن ضمنها الصين سيأتي من العالم العربي عام ٢٠١٠م.

كذلك فقد قدم الخبراء الصينيون في الطاقة مؤخراً تصورات جديدة لإنشاء ما يسمى بجسر نفط بري آسيوي في أوائل القرن القادم وذلك لربط شرق الصين ومنطقة شينجيانج في شمالي غربها بدول الشرق الأوسط ووسط آسيا وروسيا عبر شبكات أنابيب النفط والغاز مما يدفع إلى تطور سوق النفط والغاز الإقليمي إلى سوق نفط وغاز دولي لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي بين شرق آسيا وغربها براً حيث من المتوقع أن يمثل حجم نقل البترول الآسيوي من وسط الشرق الأوسط إلى اليابان والجمهورية الكورية وتايوان خمس إجمالي وارداتها من البترول مما سيساعد أنابيب

النفط والغاز على أن تدخل طور التشغيل على نطاق واسع. ولتأكيد اهتمامها بهذا الموضوع فقد قامت الصين باستضافة المؤتمر الدولي الخامس عشر للبترول ببكين خلال الفترة من ١٢-١٦ أكتوبر عام ١٩٩٧. كما عقدت بعض الاتفاقيات مؤخراً مع بعض الدول العربية للتنقيب عن البترول فيها. ومن بينها مذكرة التفاهم بين وزارة الطاقة والتعدين والشركة الصينية الوطنية للبترول التي تم توقيعها في بكين في يونيو عام ١٩٩٥ للتعاون في مجال التنقيب عن البترول في السودان واتفاقية القرض التفضيلي في سبتمبر ١٩٩٥ لتمويل مشروع التنقيب عن البترول بالسودان واتفاقيات للتنقيب عن البترول في العراق واليمن والكويت.

ومن الجدير بالإشارة إليه أن المنظمة العربية للأقطار المصدرة للبترول تقوم بدراسات لخفض التكاليف في عمليات استكشاف وإنتاج البترول مما يساعد الصين في المستقبل على خفض قيمة مستورداتها من البترول.

ب - <u>مجال الاستثمار العربي في قطاع البترول الصيني</u>

ويشمل ذلك الاستثمار في إنشاء مصافي جديدة والبحث عن حقول جديدة وحيث قامت بعض البلاد العربية البترولية بالاستثمار في مجال إنشاء المصافي في الصين ومن ذلك قيام المملكة العربية السعودية بالاشتراك في مشروعين لبناء مصفاتين في الصين برأس مال مشترك الأول بين شركة آرامكو السعودية وشركة سانج ينج الكورية الجنوبية التي تمتلك أرامكو ٣٠% من أسهمها وشركة سينوكيم الصينية لبناء مصفاة جديدة تتراوح طاقتها بين ٢٠٠ - ٣٠٠ ألف ب/ي على أن تستخدم النفط السعودي وتقع في الشمال الشرقي لميناء مدينة تشينج دلو وتقدر التكلفة الاستثمارية للمشروع بين ٥ر١ - ٢ مليار دولار أمريكي تساهم أرامكو السعودية بنسبة ٤٥% من أسهمها وسانج ينج بحوالي ١٥% من أسهمها ويمول الباقي وقدره ٤٠% شركة سينوكيم وبعض المستثمرين الصينيين. أما المشروع الثاني فيتضمن زيادة طاقة مصفاة سينوبيك المملوكة من الحكومة الصينية والتي تبلغ طاقتها الحالية ١٧٠ ألف ب/ي بحوالي ١٠٠ ب/ي وتقع في ماو مينج التابعة لمقاطعة جوانج دونج وتقدر تكلفتها الاستثمارية حوالي مليار دولار أمريكي.

كما ساهمت الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية في حقل ياشينغ لإنتاج الغاز والواقع في بحر الصين الجنوبي والذي تبلغ تكلفته ١٢ر١ مليار دولار بنسبة ٧ر١٤% والذي يعتبر من مشاريع الطاقة الضخمة في الصين.

٢- الاستثمارات العربية في الصين والمشروعات الصينية العربية المشتركة:

بدأت الدول العربية ومن خلال الصناديق العربية المختلفة تقديم بعض القروض والمشاركة في بعض المشروعات الصينية العربية المشتركة حيث تم توقيع بروتوكول حول إنشاء الشركة الإسلامية الدولية للاستثمار والائتمان في منطقة نينغشيا للصين بالاستثمارات المشتركة بين الشركة الإسلامية الدولية للاستثمار والائتمان لنينغشيا في الصين وبنك فيصل الإسلامي كما قامت الشركة الشرقية المصرية الصينية للتعاون التقني باستثمارات مشتركة وأعمالها الرئيسية المتمثلة في مقاولة مختلف المشاريع المعمارية وبناء مساكن ومدن وبلدان جديدة وتعبيد طرق ... إلخ.

كذلك فقد نشط الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في جمهورية الصين الشعبية حيث قدم ٢٢ قرضاً للصين منذ تأسيس الصندوق في عام ١٩٦١ وحتى تاريخ ٦/٣٠/ ١٩٩٨ بمبلغ إجمالي ١٥٢ مليون دينار كويتي بما يعادل ٥٠١ مليون دولار أمريكي وتتوزع على النحو التالي: النقل والاتصالات والكهرباء والصناعة والتنمية الريفية ومصانع ومطارات وموانئ وطرق سريعة. وأن مشروع التنمية الريفية في نينغشيا بلغ ١٠ مليون دينار كويتي في المرحلة الأولى فقط حتى تاريخ ١٩٩٦/١١/٢٥.

كما ساهمت كل من الكويت وتونس في إنشاء أكبر شركة للأسمدة الكيماوية في الصين عام ١٩٨٥ والبالغ رأسمالها ٥٨ مليون دولار سيتم زيادته فيما بعد وذلك من خلال شركة صناعات الكيماويات البترولية الكويتية ٣٠% من رأسمالها وشركة سياب والمجمع الكيماوي التونسي بنسبة ٣٠% من رأس مال الشركة والصين بنسبة ٤٠% وتمثلها الشركة الصينية للكيماويات ويعتبر هذا المشروع نموذجاً للتعاون بين الصين والدول العربية وحيث يغطي إنتاجه معظم الاحتياجات الصينية من الأسمدة.

كما تم إنشاء الشركة العربية الليبية الصينية لصناعة الغزل والنسيج في عام ١٩٩٤ في مدينة نينغبو ويتم تسويق إنتاجها إلى مصانع النسيج في ليبيا.

وابتداءً من سنة ١٩٨٨ قامت الصين والمغرب بتجربة التعاون في مجال صيد السمك في أعالي البحر بالاستثمار المشترك. والذي شارك فيه الطرفان بنسبة ٥٠% وأسس الطرفان الشركة المشتركة في الاستثمار. وصنع الطرف الصيني لهذه الشركة السفينة البراد وتقوم بالصيد في المجال البحري المغربي ويدير الطرفان معاً شركة لصيد السمك. وأسست ٥ شركات من شركة الصين العامة للمنتجات البحرية وشركة السمك في أعالي البحر بشانغهاي وغيرهما ١٦ شركة لصيد السمك وشركة مواد وسلع السمك بأسلوب الاستثمار المشترك نفسه، وقدمت الصين ٦٤ سفينة لصيد السمك. ووقعت الصين اتفاقاً مع اليمن في سنة ١٩٩٠ بحيث ترسل الصين سفناً إلى المجال البحري اليمني للصيد وكذلك تساعد اليمن على صنع سفن الصيد والشباك وأدوات الصيد.

ووقعت شركة الصين لاستيراد التكنولوجيا وتصديرها اتفاقاً مع المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٤ لإنشاء مصنع السماد بالاستثمار المشترك في جبيل في المملكة العربية السعودية ويحتل الاستثمار الصيني ٤٩% وتوصلت الشركة الصينية مع رجال الأعمال السوريين إلى الاتفاق في نفس العام لإنشاء مصنع لتركيب سيارات الشحن الصغيرة لإنتاج ٢١ باصاً صغيراً في طرطوس وتشارك الشركة الصينية فيه بنسبة ٤٠% من الأسهم.

وفي مجال القروض الميسرة، وقعت الحكومة الصينية مع السودان والمغرب وتونس وسوريا اتفاقات إطارية تبلغ قيمتها حوالي ٧٠٠ مليون يوان. ويبلغ عدد المشاريع بها ٧ مشاريع. منها مشروع النفط السوداني وهو أول مشروع قام البنك بتقديم قروض ميسرة له. والآن يسير المشروع بشكل جيد ويحقق المصالح الاجتماعية والاقتصادية في نفس الوقت. كما يقوم البنك بدفع المشاريع الأخرى الخاصة بالاتفاقات الموقعة.

٣- في مجال مقاولات المشاريع والعمالة الماهرة:

تستعين جميع الدول العربية بأعمال المقاولات الصينية حيث وصلت قيمة العقود المبرمة بين الصين والدول العربية إلى ١١ مليار دولار عام ١٩٩٨ تغطي ٦ آلاف مشروع. يعمل فيها الآلاف من الأيدي العاملة الصينية الماهرة وتشمل ميادين متعددة

أهمها الطرق والجسور والسدود في الحقول والمباني الضخمة والجسور وكابلات الاتصالات ومنشآت المصانع وانتاجها وآبار البترول والصيد البحري والشحن والتفريغ في الميناء كما قامت الصين بإنجاز بعض المشاريع ذات المستوى الفني العالي في مجال الطاقة الكهربائية في البحرين وسوريا كما قدمت المساعدات الفنية لبعض الدول العربية في مجالات الطرق والجسور والموانئ والمنشآت الرياضية والسياحية والمستشفيات والمدارس وقامت بإنجاز مشروع مد الأنابيب للغاز الطبيعي بطول ٢٧٠ كيلو متر في تونس في عام ١٩٩٢.

كما قامت الصين بإنشاء محطة لتجميع البترول في الكويت ومشروع الاتصالات بالموجات الدقيقة في السعودية ومشروع مد خطوط الأنابيب البترولية في السودان والذي بلغت قيمته ٥٦٠ مليون دولار. كما تشارك في أعمال المنطقة الحرة بخليج السويس.

وفي الواقع فإن هناك إمكانيات كبيرة لتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين حيث أن المستوى الحالي لتلك العلاقات لم يصل إلى المستوى السياسي المتميز بين الجانبين. ويعتبر كلا من الصين والبلاد العربية سوقاً كبيراً للآخر ولابد من التفكير في كيفية اندماج السوقين لتطوير هذه العلاقات. وفي هذا فإننا نشير إلى النقاط التالية:

١- أن التعاون العربي الصيني لابد أن يرتكز على أساس المنفعة المتبادلة والمساواة والتنمية المشتركة بين الطرفين. أن البلاد العربية قد تجاوبت مع التوجه الصيني في العمل المشترك على أساس هذا المبدأ وحيث نشأ العديد من المشروعات المشتركة بين الطرفين سواء في البلاد العربية أو الصين وأن الدول العربية تؤيد كل ما يساعد على تقدم الصين واندماجها في الاقتصاد العالمي.

٢- تنشيط خبرات كل جانب من أجل دفع التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية والصين. فالصين لديها مزايا اقتصادية وكل دولة عربية لديها مزايا اقتصادية وبالتالي، يمكن أن ننمي علاقات التكامل بين الجانبين كما أن الدول العربية تحتوي على الكثير من المنتجات والموارد التي تحتاجها الصين حيث أن المنتجات الصينية الآن ذات جودة عالية وذات سعر تنافسي يمكن أن تلبي متطلبات الدول العربية.

٣- أن مستوى التقدم التقني في الصين يرتفع مما يعطي الفرصة للتنمية التكنولوجية بين الجانبين والمشاركة في الإنتاج المشترك خاصة وأن البلاد العربية تقع في ملتقى ثلاث قارات ولديها موارد مالية وبشرية كبيرة فضلاً عن أن الصين يبلغ عدد سكانها مليار ومائتين مليون ولديها أساس صناعي جيد وسوق استهلاكي جيد وهكذا فإنه يمكن أن نجد الكثير من الميزات لدى كل جانب الأمر الذي يتطلب عملاً مكثفاً لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الجانبين وتطوير العلاقات بينهما.

٤- ضرورة توثيق التعاون في المجال الفني والتكنولوجي والاستفادة من الخبرات من كل طرف حيث أنه مجال هام لتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي.

٥- ضرورة تكثيف الزيارات المتبادلة والاتصالات المباشرة بين المسئولين الصينيين والعرب ويعتبر أسلوب اللجان المشتركة أسلوباً طيباً في هذا الخصوص. وكذلك إقامة الندوات والمعارض وشرح السياسات وهي كلها أمور يجب النقاش فيها بالتفصيل في المستقبل.

٦- العمل على إقامة مؤسسة مالية مشتركة أو على الأقل آليات تمويل لدفع الاستثمارات الصينية باتجاه العالم العربي: خطوط شراكة، آليات ضمان استثمار، صندوق استثمار.

٧- مزيد من التعريف بمناخ وفرص الاستثمار في الدول العربية: إقامة أيام شراكة – تطوير وسائل التعريف والاستفادة من تجارة الصين في مجال إقامة مناطق حرة.

ثالثاً: في المجال الثقافي:

لكل من الشعبين العربي والصيني تراث حضاري عظيم وهو عنصر جذب لكلا الجانبين ولهذا فقد خطت الدول العربية خطوات كبيرة في دعم كل ما يتعلق بتطوير العلاقات الثقافية العربية الصينية وحيث تزايدت أعداد الطلاب العرب الذين يدرسون في الصين حيث وصل إلى حوالي ألف طالب من ١٣ دولة عربية والطلاب الصينيين الذين يدرسون في البلاد العربية إلى عدد مماثل كما أنشأت أقساماً لدراسة اللغة العربية في الجامعات الصينية وأقساماً لدراسة اللغة الصينية في البلاد العربية وتم

تبادل الكثير من المعارض الحضارية والفرق الفنية المختلفة بين الجانبين علاوة على ترجمة بعض المؤلفات العربية إلى الصينية ومن الصينية إلى العربية.

كما صدر أول كتاب صيني لتعليم اللغة الصينية للناطقين بالعربية لتيسير تعلمها لآلاف الطلاب العرب الذين يدرسون اللغة الصينية. ولعل الدعوة التي انطلقت من بكين لعقد أول مؤتمر عربي للغة العربية لغير الناطقين بها خير دليل على الرغبة الجادة في توثيق العلاقات الثقافية.

كما تزايد الحيز الذي يخصصه الإعلام العربي عن الصين وأنشطتها المختلفة، ولا شك أن التيسيرات الجديدة التي تقدمها الحكومة الصينية للسياح بصفة عامة وقيامها بوضع البلاد العربية ضمن البلاد التي تشجع الصين السياحة إليها سوف يؤدي إلى مزيد من المعرفة المشتركة.

وهناك مجال آخر هام يتضامن فيه الجانبان وهو الدفاع عن قيم الحضارة الصينية والعربية في مواجهة ما يسمى بنظرية صدام الحضارات. كما قال الرئيس الراحل دنغ شاو بينغ عام ١٩٨٥: هناك دولتان عظيمتان قادرتان على خوض حرب عالمية جديدة، أما الدول الأخرى ومنها الصين فلا تستطيع ذلك، وقد أكدت الحكومة الصينية مراراً بأن الصين لم تعتد على دولة أخرى في الماضي ولن تفعل ذلك في المستقبل.

خلاصة القول أن الأجواء مهيئة تماماً لنقل القرارات والتوصيات والبيانات العربية الصينية إلى حيز التنفيذ ولتحسين الصورة العربية في الصين والصورة الصينية في البلاد العربية من خلال خطة عمل متكاملة يتم متابعة تنفيذها سنوياً من خلال مجموعات عمل مشتركة بين الجانبين وعلى ضوء التجارب التي مر بها العمل الصيني العربي المشترك في المجالات المختلفة خلال السنوات الماضية. ولعل الاقتراح الذي تقدم به معالي الأمين العام للجامعة بإنشاء منتدى عربي صيني من مجموعة من الخبراء العرب والصينيين خطوة في هذا الاتجاه.